أوراق السياسات

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة أوراق السياسات

حول

التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري

الإصدار رقم (3)

"مراجعة تحليلية للتوصيات المقترحة في التقارير الدولية للتعامل مع التداعيات الاقتصادية والمالية لفيروس كورونا المستجد"

أ.د. خالد زكريا أمين

مدير مركز السياسات الاقتصادية الكلية

معهد التخطيط القومي

مايو 2020

2020

معهد التخطيط القومي INP

سلسلة أوراق السياسات

تقديم

يتبنى معهد التخطيط القومي كبيت خبرة وطني وكمركز فكر لجميع أجهزة ومؤسسات الدولة بصفة عامة ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة، إصدار هذه السلسلة كمبادرة علمية وعملية تهدف إلى دراسة الآثار والتداعيات المحتملة لجائحة فيروس كورونا COVID-19 على الاقتصاد المصري، من خلال تحليل الأبعاد المختلفة لتلك الجائحة العالمية ومناقشة وتقدير التداعيات المحتملة لهذه الأزمة الصحية العالمية على مصر، وطرح بدائل للسياسات المختلفة، والمبنية على سيناريوهات محتملة في آجال زمنية معينة، بغرض دعم صانعي السياسات ومتخذي القرارات.

كشفت الأزمة الصحية الدولية عن هشاشة النظام الاقتصادي العالمي، مما يتطلب إعادة النظر في أدوار المنظمات والمؤسسات الدولية، التكتلات الدولية المختلفة، وقضايا تمويل التنمية وأولوياتها ،. لقد بات جلياً أن الأمر أصبح قضية مصير ووجود، ومن ثم لا مفر من الاعتماد على الذات في تلبية الاحتياجات الأساسية للشعوب، وهو ما يعني إعادة ترتيب الأولويات، ومن ثم تأتي الحاجة لإعادة صياغة الاستراتجيات والسياسات بما يتناسب مع ما فرضه الواقع الجديد. تهتم السلسة بدراسة التداعيات المحتملة للأزمة على الاقتصاد المصري، من خلال تناول مجموعة من القضايا، ومنها على سبيل المثال، الأثر على على كل من معد النمو، وعجز الموازنة، والاحتياطي من النقد الأجنبي، والمديونية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتحويلات المصريين في الخارج، والميزان التجاري، وميزان المدفوعات، وحجم الاقتصاد غير الرسمي، وما إلى ذلك.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير للأستاذة الدكتورة/ هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة المعهد وجميع أعضاء مجلس الإدارة لدعمهم المستمر لكافة أنشطة المعهد العلمية، كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير لجميع أعضاء الهيئة العلمية والهيئة العلمية المعاونة بالمعهد سواء الذين قاموا بإعداد أوراق تلك السلسة أو الذين قاموا بعمليات المراجعة والتدقيق، مع كل الأمل بغد مشرق يحمل كل الخير لمصرنا الغالية.

أ.د. علاء زهران

رئيس معهد التخطيط القومي

مقدمة:

تشهد كافة دول العالم أزمات عميقة نتيجة لانتشار فيروس كورونا المستجد، الذي اعتبرته منظمة الصحة العالمية وباءً عالمياً نتيجة لسرعة انتشاره في العالم. الأمر الذي دفع العديد من دول العالم لغلق الأنشطة الاقتصادية لاحتواء انتشار الفيروس والحفاظ على حياة مواطنيها. ونتيجة للانتشار السريع لفيروس كورونا المستجد؛ عانت الأنظمة الصحية في دول العالم من الضغط الشديد عليها بما يفوق طاقتها الاستيعابية في غالبية الأحيان، كما أثرت قرارات الغلق الكامل أو الجزئي التي اتخذتها الدول سلباً على الأوضاع الاقتصادية والمالية.

ووفقاً لتوقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، فإنه من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي انكماشاً حاداً بنسبة 3-٪ في عام 2020، وهو ما أشار إليه التقرير بأنه أسوأ من الأزمة العالمية في عام 2008. ويتوقع التقرير حدوث تعافي جزئي في النصف الثاني من عام 2021.[1] فقد حدث انخفاض في طلب البترول، وانخفاض في معدلات التجارة الأمر الذي أثر على حركة الصادرات والواردات، بالإضافة إلى سلسلة التوريدات العالمية، كما برزت أيضاً تداعيات فيروس كورونا المستجد على هبوط أسواق المال العالمية، فضلاً عن التأثر السلبي لعدد كبير من القطاعات مثل السياحة، والطيران، والخدمات الترفيهية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة الأمر الذي أدى إلى تبني الدول مجموعة من الحزم التحفيزية الاقتصادية لمحاولة مواجهة الأثر السلبي سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية الذي أحدثه تفشي هذا الفيروس.

ونتيجة لحالة الإرباك العالمية التي سببها انتشار فيروس كورونا المستجد؛ فقد اتجهت العديد من المنظمات الدولية والجهات المانحة لتقديم توصيات للحكومات بشأن السياسات والإجراءات التي يجب تبنيها للتعامل مع التداعيات الاقتصادية والمالية لفيروس كورونا المستجد والتخفيف من حدتها. وتنوعت تلك السياسات والإجراءات بين العامة التي تخاطب الاقتصاد ككل، وبين الخاصة التي تخاطب قطاع من القطاعات الاقتصادية أو نشاط بعينه مثل قطاع السياحة أو المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وفى هذا الإطار، يأتي هذا التقرير لاستعراض التوصيات الرئيسية التي وردت في مجموعة من التقارير المتخصصة والصادرة عن بعض المؤسسات الدولية الرئيسية، والتي تخاطب بها الحكومات للتصرف

حيال تداعيات أزمة كورونا المستجد، وينتهي التقرير بنظرة تحليلية حول ما ورد في تلك التوصيات مع بعض الانعكاسات على الدولة المصرية.[1]

أولاً: عرض لتوصيات التقارير الدولية

1. الخطوات الخاصة بالسياسات المتعلقة بمعالجة أزمة فيروس كورونا المستجد

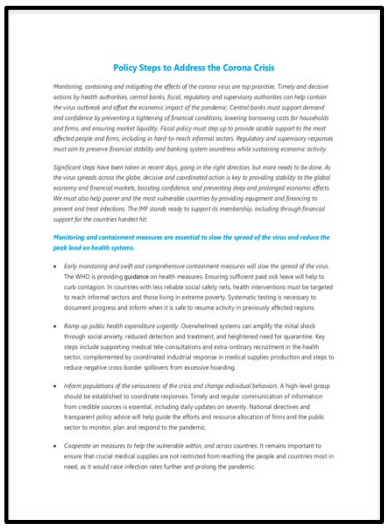

Policy Steps to Address the Corona Crisis

Monitoring, containing and mitigating the effects of the corona virus are top priorities. Timely and decisive actions by health authorities, central banks, fiscal, regulatory and supervisory authorities can help contain the virus outbreak and offset the economic impact of the pandemic. Central banks must support demand and confidence by preventing a tightening of financial conditions, lowering borrowing costs for households and firms, and ensuring market liquidity. Fiscal policy must step up to provide sizable support to the most affected people and firms, including in hard-to-reach informal sectors. Regulatory and supervisory responses must aim to preserve financial stability and banking system soundness while sustaining economic activity.

Significant steps have been taken in recent days, going in the right direction, but more needs to be done. As the virus spreads across the globe, decisive and coordinated action is key to providing stability to the global economy and financial markets, boosting confidence, and preventing deep and prolonged economic effects. We must also help poorer and the most vulnerable countries by providing equipment and financing to prevent and treat infections. The IMF stands ready to support its membership, including through financial support for the countries hardest hit.

Monitoring and containment measures are essential to slow the spread of the virus and reduce the peak load on health systems.

- *Early monitoring and swift and comprehensive containment measures will slow the spread of the virus.* The WHO is providing guidance on health measures. Ensuring sufficient paid sick leave will help to curb contagion. In countries with less reliable social safety nets, health interventions must be targeted to reach informal sectors and those living in extreme poverty. Systematic testing is necessary to document progress and inform when it is safe to resume activity in previously affected regions.
- *Ramp up public health expenditure urgently.* Overwhelmed systems can amplify the initial shock through social anxiety, reduced detection and treatment, and heightened need for quarantine. Key steps include supporting medical tele-consultations and extra-ordinary recruitment in the health sector, complemented by coordinated industrial response in medical supplies production and steps to reduce negative cross-border spillovers from excessive hoarding.
- *Inform populations of the seriousness of the crisis and change individual behaviors.* A high-level group should be established to coordinate responses. Timely and regular communication of information from credible sources is essential, including daily updates on severity. National directives and transparent policy advice will help guide the efforts and resource allocation of firms and the public sector to monitor, plan and respond to the pandemic.
- *Cooperate on measures to help the vulnerable within, and across countries.* It remains important to ensure that crucial medical supplies are not restricted from reaching the people and countries most in need, as it would raise infection rates further and prolong the pandemic.

قام صندوق النقد الدولي، في مارس 2020، بإصدار مجموعة من "الخطوات الخاصة بالسياسات المتعلقة بمعالجة أزمة فيروس كورونا المستجد"[2]، والتي تتضمن مجموعة من الإجراءات سواء المتعلقة بالسياسة الصحية، أو المالية، أو النقدية التي يتعين على الدول اتباعها لمواجهة التداعيات المختلفة لهذا الفيروس. ولقد قسّم صندوق النقد الدولي تلك الخطوات إلى خمس مجموعات رئيسية. وتمثلت المجموعة الأولى في التدابير المتعلقة بمتابعة واحتواء فيروس كورونا المستجد وتقليل الضغط على النظام الصحي. وقد اشتملت هذه المجموعة على بعض الإجراءات التي يجب أن تتخذها الدول للعمل على احتواء الفيروس وتباطؤ انتشاره وتقليل الضغط على النظام الصحي منها ضمان القيام بالتدخلات الصحية اللازمة لدعم القطاع غير الرسمي والفقراء، والقيام بالاختبارات الصحية بصورة مستمرة لضمان توثيق التقدم الخاص بانتشار الفيروس، وضمان تقديم إجازات مدفوعة الأجر للعاملين. وتضمنت المجموعة الأولى أيضاً الإجراءات المتعلقة بزيادة الإنفاق العام على الصحة بما في ذلك تعيين عاملين جدد في النظام الصحي، وتعزيز صناعات المستلزمات الطبية، وتشجيع الاستشارات الطبية عبر الهاتف. فضلاً عن ذلك؛ تتضمن تلك الإجراءات التأثير في سلوكيات المواطنين من خلال الاتصال الجيد عن طريق تقديم معلومات يومية محدثة من مصادر موثوقة، ونشر المعلومات المتعلقة بتوجهات الدولة بشأن التعامل مع الفيروس. كما اشتملت هذه الإجراءات على تعزيز تقديم الإمدادات الطبية اللازمة للأفراد والدول الأكثر احتياجاً.

[1] تمت مراجعة التقارير الدولية المُختارة بمساهمة علمية فعالة من الأستاذة/ أميرة جمال الدين، باحث أول بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، والأستاذة/ هبة الله هشام، المدرس المساعد بمعهد التخطيط القومي.

أما المجموعة الثانية فتتمثل في التدابير المتعلقة بدعم البنوك المركزية لجانب الطلب لتعزيز الثقة وتسهيل الظروف المالية وضمان السيولة في الأسواق المالية المحلية والدولية لدعم السوق، والتسهيل النقدي لدعم الطلب وخفض تكاليف الاقتراض على الأسر والشركات، بالإضافة إلى تعزيز التنسيق مع البنوك المركزية لدول مجموعة السبعة للعمل على دعم استقرار الاقتصاد العالمي والأسواق المالية، وذلك لتقليل الضغط على الأسواق المالية العالمية، بالإضافة إلى تشجيع البنوك المركزية على تبادل العملات وفق إتفاقات مرنة بخطوط إئتمان. كما تتضمن هذه الإجراءات تقديم التوصيات للأسواق الناشئة والنامية فيما يتعلق بالتعامل مع الصدمات المتوقعة في أسعار السلع، والتراجع في تدفقات رأس المال.

وتتمثل المجموعة الثالثة في التدابير المتعلقة بدعم السياسة المالية التي تدعم الأفراد والشركات المتضررة وتعمل على تحفيز الطلب. وتتضمن المجموعة الثالثة مجموعة من الإجراءات منها دعم الأجور للأعمال التي توقفت نتيجة لانتشار الفيروس لمنع الإفلاس وتسريح العاملين، بالإضافة إلى التحويلات النقدية للأسر ذات الدخل المحدود للحفاظ على الحد الأدنى من مستوى المعيشة، فضلاً عن تعزيز التخفيضات الضريبية. كما تضمنت تلك المجموعة تقديم حزم مالية تحفيزية واسعة النطاق، بالإضافة إلى زيادة الاستجابة المالية من قبل دول مجموعة السبعة وتعزيز التعاون والتنسيق فيما يتعلق بتقديم حزم تحفيزية مالية عالمية.

واشتملت المجموعة الرابعة على "الاستجابة التنظيمية للحفاظ على التوازن بين الاستقرار المالي، وسلامة النظام المصرفي، واستدامة النشاط الاقتصادي" والتي تضمنت تشجيع البنوك على اتباع نهج أكثر مرونة ضمن القواعد القائمة والقيام بإعادة المفاوضات فيما يتعلق بالشروط الخاصة بالقروض، والإفصاح عن المخاطر والتواصل بشأن الأثر المترتب على انتشار الفيروس على ضمان انتظام السوق، بالإضافة إلى تدابير الدعم الإضافية المتعلقة بتقديم الدعم والإعفاء الضريبي لصغار المقترضين، ودعم البنوك من خلال برامج ضمانات الائتمان وشراء الأصول.

واشتملت المجموعة الخامسة على "التعاون والتنسيق العالمي" والتي تضمنت تعزيز السياسات الوقائية من قبل دول مجموعة السبعة والاقتصادات الكبرى لاحتواء معدلات الإصابة بالفيروس، ودعم تدفق الإمدادات الطبية وغيرها. كما اشتملت هذه المجموعة على الإجراءات المتعلقة بتقوية النظم الإدارية

لتعزيز قدرتها على الاستجابة، بالإضافة إلى استعداد صندوق النقد الدولي إلى تعبئة ترليون دولار لمساعدة الدول على تخطي التداعيات الاقتصادية والمالية والاجتماعية لفيروس كورونا المستجد.

2. فيروس كورونا المستجد وعالم العمل

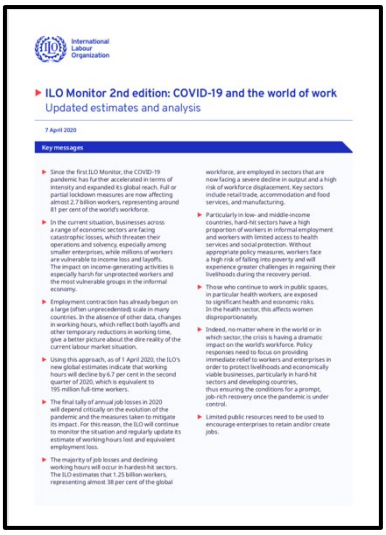

International Labour Organization

ILO Monitor 2nd edition: COVID-19 and the world of work

Updated estimates and analysis

7 April 2020

Key messages

- Since the first ILO Monitor, the COVID-19 pandemic has further accelerated in terms of intensity and expanded its global reach. Full or partial lockdown measures are now affecting almost 2.7 billion workers, representing around 81 per cent of the world's workforce.
- In the current situation, businesses across a range of economic sectors are facing catastrophic losses, which threaten their operations and solvency, especially among smaller enterprises, while millions of workers are vulnerable to income loss and layoffs. The impact on income-generating activities is especially harsh for unprotected workers and the most vulnerable groups in the informal economy.
- Employment contraction has already begun on a large (often unprecedented) scale in many countries. In the absence of other data, changes in working hours, which reflect both layoffs and other temporary reductions in working time, give a better picture about the dire reality of the current labour market situation.
- Using this approach, as of 1 April 2020, the ILO's new global estimates indicate that working hours will decline by 6.7 per cent in the second quarter of 2020, which is equivalent to 195 million full-time workers.
- The final tally of annual job losses in 2020 will depend critically on the evolution of the pandemic and the measures taken to mitigate its impact. For this reason, the ILO will continue to monitor the situation and regularly update its estimate of working hours lost and equivalent employment loss.
- The majority of job losses and declining working hours will occur in hardest-hit sectors. The ILO estimates that 1.25 billion workers, representing almost 38 per cent of the global workforce, are employed in sectors that are now facing a severe decline in output and a high risk of workforce displacement. Key sectors include retail trade, accommodation and food services, and manufacturing.
- Particularly in low- and middle-income countries, hard-hit sectors have a high proportion of workers in informal employment and workers with limited access to health services and social protection. Without appropriate policy measures, workers face a high risk of falling into poverty and will experience greater challenges in regaining their livelihoods during the recovery period.
- Those who continue to work in public spaces, in particular health workers, are exposed to significant health and economic risks. In the health sector, this affects women disproportionately.
- Indeed, no matter where in the world or in which sector, the crisis is having a dramatic impact on the world's workforce. Policy responses need to focus on providing immediate relief to workers and enterprises in order to protect livelihoods and economically viable businesses, particularly in hard-hit sectors and developing countries, thus ensuring the conditions for a prompt, job-rich recovery once the pandemic is under control.
- Limited public resources need to be used to encourage enterprises to retain and/or create jobs.

أصدرت منظمة العمل الدولية في أبريل 2020، الإصدار الثاني من متابعات تداعيات انتشار الفيروس تحت عنوان "فيروس كورونا المستجد وعالم العمل"[3]. وعرض التقرير للتداعيات الخاصة بانتشار الفيروس على عالم العمل حيث أن الغلق الجزئي للأنشطة الاقتصادية أثر على حوالي 2.7 مليار عامل يمثلون حوالي 81٪ من قوة العمل العالمية.

وأكد التقرير على أن الشركات العاملة في مختلف القطاعات تواجه خسارة كبيرة مما يهدد استمرارها ويعرضها لخطر الإفلاس، وخاصة الشركات الصغيرة التي يكون فيها العاملين معرضين لخسارة عملهم. ويُعد الأثر السلبي لانتشار الفيروس كبيراً خاصة على العمالة غير المؤمن عليها والمجموعات العاملة في الاقتصاد غير الرسمي. وأشار التقرير إلى أن تقليص العمالة بدأ على نطاق واسع سواء من حيث خفض عدد ساعات العمل أو في تسريح العاملين. وأوضح التقرير أن تقديرات منظمة العمل الدولية تشير إلى أنه اعتباراً من الأول من أبريل 2020 ستنخفض ساعات العمل بحوالي 6.7٪ في الربع الثاني من عام 2020 وهو ما يعادل 195 مليون عامل بدوام كامل.

وأشار التقرير إلى أن النسبة العظمى من فقدان الوظائف ستكون في القطاعات الأكثر تأثراً بانتشار الفيروس؛ فتشير تقديرات منظمة العمل الدولية أن حوالي 1.25 مليار عامل يمثلون نحو 38٪ من قوة العمل العالمية يعملون في القطاعات الأكثر تأثراً بالأزمة وهم الأكثر عرضة لفقدان وظائفهم، وتتمثل تلك القطاعات في تجارة التجزئة، والخدمات الغذائية والتصنيع. أما بالنسبة للدول المنخفضة والمتوسطة الدخل؛ فإن القطاعات المتضررة لديها نسبة كبيرة من العاملين في القطاع غير الرسمي والذين يصعب حصولهم على الخدمات الصحية وخدمات الحماية الاجتماعية. وبالتالي؛ بدون وجود إجراءات جيدة للتعامل مع التداعيات الخاصة بانتشار الفيروس، سيواجه هؤلاء العاملين خطر الفقر وصعوبة استعادة أعمالهم خلال فترة استعادة النشاط الاقتصادي بعد الأزمة.

وأكدت منظمة العمل الدولية أن الوضع النهائي الخاص بالخسائر الوظيفية حول العالم سيتم تحديده وفقاً لمدى انتشار فيروس كورونا المستجد والإجراءات التي تم اتخاذها للتخفيف من آثاره. وبالتالي؛ يجب أن تركز السياسات والإجراءات التي تتخذها الدول على تقديم الدعم للعاملين والشركات لحماية سبل العيش، والشركات ذات الجدوى الاقتصادية وخاصة في القطاعات المتضررة.

ومن ثمّ؛ قدمت منظمة العمل الدولية إطاراً للسياسات يتضمن أربعة محاور أساسية لمحاربة فيروس كورونا المستجد وفقاً لمعايير العمل الدولية. ويتمثل المحور الأول في تحفيز الاقتصاد والتوظيف، ويركز على تعزيز السياسة المالية والنقدية، وتقديم الدعم لقطاعات بعينها بما في ذلك قطاع الصحة. أما المحور الثاني فيركز على دعم الشركات والوظائف والدخول بما في ذلك من تعزيز الحماية الاجتماعية للجميع، وتنفيذ إجراءات للحفاظ على العمالة، وتقديم الدعم المالي والإعفاءات الضريبية للشركات. أما المحور الثالث فيعنى بحماية العاملين في أماكن العمل ويضم تقوية إجراءات السلامة والصحة المهنية، وتطبيق ترتيبات مختلفة للعمل مثل العمل عن بعد، ومنع التمييز والاستبعاد في العمل، وإتاحة الخدمات الصحية للجميع، وزيادة الحصول على إجازات مدفوعة الأجر. أما المحور الرابع فيتمثل في الاعتماد على الحوار المجتمعي للوصول إلى حلول لمواجهة الفيروس. ويضم هذا المحور تعزيز قدرة كل من أصحاب الأعمال والعاملين بالشركات والمؤسسات، وقدرة الحكومة بالإضافة إلى تعزيز الحوار المجتمعي للوصول إلى حلول لمواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد.

وأشار التقرير إلى أن هناك مجموعة من الإجراءات الأخرى التي يجب أن يتم وضعها في الاعتبار بجانب المحاور المشار إليها. وتتضمن تلك الإجراءات الدعم الفوري للأفراد والقطاعات الأكثر تضرراً، وخاصة العاملين في القطاع غير الرسمي، بالإضافة إلى ضمان استخدام الموارد المالية العامة لدعم التوظيف. ومن الممكن أن تقوم الشركات بتقديم الدعم المالي وغير المالي للحفاظ على العمالة وخلق وظائف. وأكد التقرير على ضرورة أن تأخذ كل دولة في اعتبارها سياقها المحلي والهيكل الاقتصادي الخاص بها عند اتخاذ أية إجراءات تتعلق بالتعامل مع تداعيات فيروس كورونا المستجد.

3. أثر فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد الأفريقي

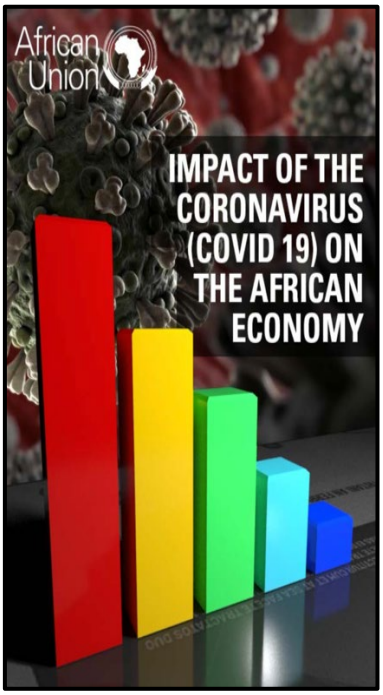

أصدر الاتحاد الأفريقي تقريراً في أبريل 2020 حول "أثر فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد الأفريقي"[4]. وتطرق التقرير إلى السياق العالمي للاقتصاد في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد بما في ذلك من الأثر المتوقع على النمو الاقتصادي العالمي وبعض القطاعات المتضررة مثل قطاع الطيران المدني، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على الحزم التحفيزية التي قدمتها بعض المنظمات الدولية ودول العالم. وفي تحليله لأثر انتشار الفيروس على الاقتصاد الأفريقي استخدم التقرير سيناريوهين رئيسيين اعتمد كل منهما على فترة مختلفة متوقعة لانتشار الفيروس.

وأوضح التقرير أن هناك العديد من القطاعات التي تأثرت سلباً على المستوى الأفريقي مثل قطاعات السياحة، والنقل، والبترول. فقبل أزمة كورونا، كان من المتوقع أن يصل معدل النمو في أفريقيا في عام 2020 إلى 3.4٪؛ إلا أنه في ظل الأثر السلبي على القطاعات المختلفة فمن المستحيل الوصول إلى مثل هذه المعدلات. حيث توقع التقرير أن يصل معدل النمو في أفريقيا وفق السيناريو الأول والثاني إلى سالب 0.8٪ وسالب 1.1٪ على التوالي. كما أشار التقرير إلى أنه من المتوقع أن يخسر كل من قطاعي السياحة والسفر في أفريقيا حوالي 50 مليار دولار وعلى الأقل 2 مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة. وأشار التقرير إلى أن انتشار الفيروس سيؤدي إلى خفض الواردات وعجز في السلع الأساسية الواردة من الصين في الأساس.

وقدّم التقرير مجموعة من التوصيات لدول الاتحاد الأفريقي للتعامل مع التداعيات الاقتصادية والمالية والاجتماعية لانتشار فيروس كورنا المستجد. وفيما يتعلق بالإجراءات الفورية؛ فقد أوصى التقرير بضرورة التحقق بصورة منظمة من الحالات المشتبه فيها لضمان الكشف المبكر عن العدوى والعمل على تتبع الحالات قدر الإمكان، وتطبيق الحجر الصحي على المصابين بالفيروس لمنع الانتشار. كما أوصى التقرير بضرورة الإبلاغ عن الإحصاءات الصحية والعمل مع منظمة الصحة العالمية والمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية مع العمل على ضمان متابعة الأزمة بشفافية لتعزيز ثقة المواطنين الأفريقيين.

كما حثّ التقرير الدول الأفريقية على ضرورة مراجعة موازناتها وإعطاء الأولوية في الإنفاق لنظم الرعاية الصحية بما في ذلك البنية التحتية وشراء المنتجات الدوائية والطبية، والمعدات والمواد المطلوبة لمكافحة انتشار الفيروس. فضلاً عن ذلك؛ اشتملت الإجراءات الفورية التي أوصى بها التقرير على إنشاء صندوق للطوارئ يعمل على تعزيز الحماية الاجتماعية واستهداف العاملين في القطاع غير الرسمي الذين لا يتمتعون بالحماية الاجتماعية والذين تأثروا بشدة من انتشار الفيروس، بالإضافة إلى زيادة التمويل المتعلق بالبحوث الطبية.

وشجّع التقرير الدول على العمل مع الحكومات والمجتمعات المحلية ورواد الأعمال لإيجاد حلول للوقاية والعلاج وفق السياق المحلي، وتسهيل الوصول إلى المعلومات وتقديم الدعم القانوني لتسهيل تنفيذ الحلول المبتكرة. بالإضافة إلى تعزيز مشاركة المعلومات والبيانات المختلفة والحد من الترويج للمعلومات المغلوطة.

وأوصى التقرير بالعمل على دعم الإنفاق من خلال الاقتراض لصناديق الطوارئ، وذلك نظراً إلى أن سعر الفائدة منخفض حالياً، وأن كثير من الدول ستتعرض إلى عجز في الموازنة نتيجة للأوضاع الحالية المتمثلة في انخفاض الإيرادات الضريبية وزيادة الإنفاق العام. وأشار التقرير إلى ضرورة اتخاذ التدابير الاقتصادية والمالية اللازمة لتقديم الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد. وطالب التقرير البنوك المركزية في الدول الأفريقية بخفض سعر الفائدة لتمكين الشركات من الحصول على قروض بتكلفة منخفضة، بالإضافة إلى تزويد البنوك التجارية بالسيولة اللازمة لدعم الأنشطة التجارية.

وتضمنت التوصيات إلغاء أو تأجيل الفائدة على المدفوعات بكروت الائتمان وسندات الشركات، بالإضافة إلى إعداد حزم اقتصادية تحفيزية لتقليل أثر انتشار الفيروس على الاقتصاد الوطني، ووقف الضرائب على القطاعات المتأثرة. وأشار التقرير إلى ضرورة إعادة التفاوض فيما يتعلق بشروط وخطط سداد الديون الخارجية بما في ذلك تعليق مدفوعات أسعار الفائدة في وقت الأزمة.

كما قدّم التقرير مجموعة من التوصيات تتعلق بالإجراءات الفورية لمفوضية الاتحاد الأفريقي منها قيادة المفاوضات لإلغاء الديون الخارجية الأفريقية والتي يبلغ مجموعها 236 مليار دولار أمريكي، وتعزيز التعاون والتضامن والتنسيق ونقل الخبرات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وإعداد آلية للتنسيق

لمراقبة انتشار الفيروس وتحديد السياسات التي تم اتخاذها من قبل الدول الأعضاء لمواجهة تداعيات انتشار الفيروس.

أما فيما يتعلق بالتعامل مع التداعيات المتعلقة بانتشار الفيروس على المدى المتوسط، أي بعد انحساره، فقد قدّم التقرير مجموعة من التوصيات للدول الأفريقية تضمنت ضرورة تنويع وتحويل اقتصادات الدول الأفريقية من خلال تعزيز القدرات الإنتاجية للقطاع الخاص الأفريقي للقيام بتحويل المواد الخام محلياً، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج الزراعي لتحسين سلاسل القيمة الغذائية. واشتملت التوصيات على الانتهاء من التوقيع والتصديق على هيئة الدواء الأفريقي، والعمل على بناء شراكات بين القطاعين العام والخاص لإنتاج المنتجات الدوائية والطبية، وتعزيز الأساليب المبتكرة للإنفاق على الصحة، وتعبئة الموارد اللازمة لقطاع الصحة، والاستفادة من الثورة الرقمية لتحويل الاقتصاد الأفريقي بما يحقق الأجندة الأفريقية 2063، والإسراع في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية.

وبالنسبة للتوصيات المقدمة لمفوضية الاتحاد الأفريقي على المدى المتوسط؛ فقد حث التقرير المفوضية على العمل على تعزيز النظم الصحية ونظم الحماية الاجتماعية في الدول الأفريقية، ومواصلة تعزيز التحول الإنتاجي وتشجيع القطاع الخاص على الصناعة المحلية، وقيادة مفاوضات لدعم الدول الأعضاء بمبالغ مالية من المؤسسات الدولية لمساعدتهم على مواجهة الأزمة، وضمان وجود استجابة عالمية للتنسيق فيما يتعلق باستمرار التدفقات المالية بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحويلات المواطنين في الخارج، والمساعدات الإنمائية الرسمية. كما أوصى التقرير المفوضية بتجهيز الدول الأفريقية للاستفادة الكاملة من التغيرات التي من المتوقع حدوثها في أعقاب أزمة انتشار فيروس كورونا المستجد، حيث من المحتمل أن تقوم الاقتصادات الكبرى بتنويع مراكز إنتاجها من خلال التحول إلى الاستفادة من مناطق أخرى، الأمر الذي يتطلب تزويد الشباب بالمهارات اللازمة لجذب الشركات متعددة الجنسيات والجهات الفاعلة التجارية العالمية الأخرى.

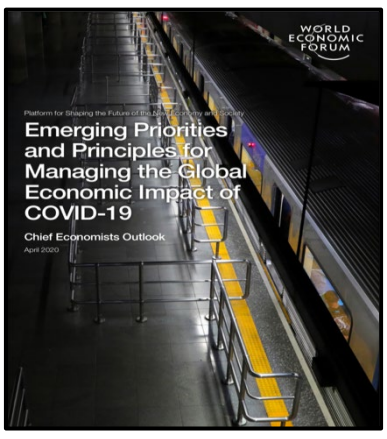

4. الأولويات والمبادئ الملحة لإدارة الأثر الاقتصادي العالمي لفيروس كورونا المستجد

قام المنتدى الاقتصادي العالمي في أبريل 2020 بإصدار تقرير تحت عنوان "الأولويات والمبادئ الملحة لإدارة الأثر الاقتصادي

العالمي لفيروس كورونا المستجد"[5]. واعتمد التقرير على استقصاء ومجموعة من الحوارات الافتراضية بين أعضاء مجتمع كبار الاقتصاديين التابع للمنتدى، بالإضافة إلى مجموعة من القيادات الأخرى بهدف تقديم تقييم مبدئي للسياسات التي تم تنفيذها من قبل الحكومات المختلفة في ظل مواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد، والتحديات التي تواجه تنفيذ تلك السياسات وأثرها في المستقبل.

وخلُص التقرير إلى مجموعة من التوصيات التي تمثل المبادئ الأساسية والسياسات التي يجب على الدول أن تضعها في الاعتبار كأولويات رئيسية في التعامل مع أزمة انتشار فيروس كورونا المستجد.

واعتبر التقرير السياسات المتعلقة بالقطاع الصحي هي الأولوية الأولى والرئيسية التي يجب أن تضعها الدول على رأس سياسات الاستجابة لضمان الحفاظ على الأرواح ودعم عملية انتاج علاج ومصل خلال الأشهر القادمة. وبالإضافة للسياسات المتعلقة بالقطاع الصحي؛ ألقى التقرير الضوء على أربعة قضايا أخرى يجب أن تكون في محور اهتمام صناع السياسات حتى تمكنهم من التعافي بعد الأزمة. وتتمثل القضية الأولى في دفع المساعدات للشركات بصورة سريعة، حيث على الرغم من أن أغلب الدول قامت بتقديم العديد من أوجه الدعم والمساعدات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ إلا أن الفيصل الرئيسي يكمن في سرعة صرف هذه المساعدات لتلك الشركات حتى لا يتعرضوا لخطر الإفلاس نتيجة في التأخر في الصرف. ففي العديد من الحالات؛ يستهلك الحصول على المساعدات المالية التي تقدمها الحكومة وقتاً طويلاً مما يمثل أزمة للشركات الصغيرة والمتوسطة. وبالتالي؛ يجب على الحكومات إيجاد حلول سريعة للتعامل مع مثل تلك المشكلات. وأشار التقرير إلى التجربة الصينية التي استفادت من التعامل السابق مع انتشار فيروس "سارس" من خلال الاستثمار في الاقتصاد الرقمي المجهز لتعبئة رأس المال الخاص، وتقديم الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال التمويل عبر الإنترنت "Internet Financing"، وذلك باستخدام منصات التكنولوجيا المالية "Fintech" التي تستخدم أنظمة التصنيف الائتماني التي تعتمد على البيانات الضخمة، ونظم المراقبة، والوصول لأكبر قدر من المناطق الجغرافية. ومن ثمّ ساهم التمويل الرقمي الذي استثمرت فيه الحكومة الصينية كأداة رئيسية في القروض الطارئة وخاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة الأزمة الحالية الخاصة بفيروس كورونا المستجد.

أما القضية الثانية فتتمثل في دعم الأسر والعاملين الأكثر احتياجاً، حيث ثبت أن شبكات الأمان الاجتماعي الموجودة لم تكن كافية للتعامل مع الأزمة الحالية وتغطية كافة الأسر والعاملين الأكثر

احتياجاً. فتتأثر مجموعات كبيرة من العاملين بصورة سلبية بسبب التداعيات الاقتصادية للأزمة، وخاصة العاملين الأكثر عرضة للخطر وهم الذين يعتمد عملهم على التفاعل المادي (وجهاً لوجه) ولا يستطيعون العمل من المنزل، مثل العاملين في الرعاية الصحية، وقطاع الغذاء، والخدمات اللوجيستية. وبالتالي؛ فإن حماية أكبر عدد ممكن من الوظائف سيسهم بشكل كبير في تعافي الاقتصاد بعد الأزمة، فقد أقدمت العديد من الدول الأوروبية على تقديم خطط لدعم العاملين للعمل وفق عدد ساعات عمل منخفضة، ووضع شروط على شركات القطاع الخاص – في حالة حصولها على الدعم – لعدم تسريح العاملين. وأوضح التقرير أنه نتيجة لعدم استيعاب شبكات الأمان الاجتماعي الحالية للمتضررين من الأزمة الحالية؛ قامت العديد من الدول بتوسيع التغطية الخاصة ببرامج البطالة لتقوم بتغطية عدد أكبر من العاملين. كما أشار التقرير إلى أنه من الممكن أن تلجأ الدول إلى وقف الديون للأسر التي لديها قروض عقارية كأداة سياسية لتوفير مساحة مالية إضافية. وأوصى التقرير بتعزيز المدفوعات الرقمية للمساهمة في تعزيز التغطية الخاصة ببرامج الدعم المختلفة.

أما القضية الثالثة التي عني بها التقرير فهي قضية توفير الدعم المالي للدول منخفضة ومتوسطة الدخل، حيث أن انتشار الفيروس يتطلب التضامن مع الدول منخفضة ومتوسطة الدخل وتقديم الدعم المالي لها. فهذه الدول هي الأكثر تأثراً بهذا الانتشار نتيجة لضعف النظم الصحية بها، وشبكات الأمان الاجتماعي. وعلى الرغم من إعلان صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي عن برامج للإقراض؛ إلا أنه يجب الوضع في الاعتبار إعداد برامج مكملة تتضمن وقف الديون وتوفير دعم إضافي من الدول المتقدمة.

وتتمثل القضية الرابعة في توسيع أولويات السياسة العالمية التقليدية، حيث أنه على الرغم من أن جدول أعمال تغير المناخ والتحول الأخضر أصبح بالفعل مسألة حاسمة في النقاشات العالمية وإعداد السياسات الوطنية، إلا أن الأزمة الحالية كشفت عن قصور شديد في العديد من القضايا والقطاعات منها الرعاية الصحية، والأجور، وأنظمة شبكات الأمان الاجتماعي، وعدم المساواة. وحتى الآن؛ لا تُظهر أولويات السياسة العالمية تغيراً كبيراً في الاتجاه، فيرى البعض أن يتم توجيه الاهتمام للقطاع الصحي، بينما يرى الآخرون إيلاء الأولوية إلى حماية أكبر عدد ممكن من الوظائف. وهناك آخرون يرون أن الأزمة الحالية هي فرصة لترسيخ التغيرات الهيكلية التي كانت ولا تزال ضرورية لتطوير اقتصادات أكثر شمولية؛ فمثلما ظهرت أهمية تعزيز البنية التحتية الرقمية؛ فلا بد للحكومات أن تعمل على ضخ المزيد من الاستثمارات

الخضراء، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتنسيق الأنشطة الخاصة بالبحوث والتطوير، وتعزيز جودة الوظائف والتدريب، والعمل على تحسين الصناعات بما يعزز من الحد من انبعاثات الكربون.

5. فيروس كورونا المستجد: الأثر والاستجابة

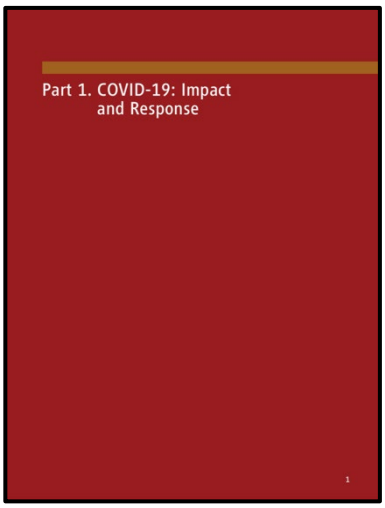

أصدر مكتب منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي التابع للبنك الدولي تقريراً حول "فيروس كورونا المستجد: الأثر والاستجابة"[6]، وذلك في أبريل 2020. وتناول التقرير أثر الفيروس على الاقتصاد العالمي والتوقعات المتعلقة بالنمو، والنظم الصحية، وأثر انتشار الفيروس على معدلات الفقر، بالإضافة إلى أثره على الصين. وانتهى التقرير بمجموعة من التوصيات المتمثلة في عدد من الإجراءات المتعلقة بالسياسات التي يجب أن تتخذها الدول لمواجهة تداعيات انتشار الفيروس.

وأوصى التقرير الدول بضرورة الاستثمار في جاهزية النظم من خلال إعداد سياسات وقائية طويلة المدى، حيث يعتمد مستوى الوقاية على درجة جاهزية النظام الصحي ومستوى هشاشة المواطنين، وأشار التقرير إلى ضرورة أن تأخذ تلك السياسات في الاعتبار الروابط بين صحة الحيوان وسلامة الأغذية وصحة الإنسان. أما فيما يتعلق بالسياسات المالية؛ فأشار التقرير إلى أنه يجب أن تقوم الدول بتقديم الدعم للعاملين في مجال الرعاية الصحية والأدوية والأجهزة للتعامل مع الحالات الخاصة بفيروس كورونا المستجد، بالإضافة إلى تخصيص الموارد اللازمة لتوعية المواطنين، وتعزيز عمليات التتبع واتخاذ التدابير الوقائية لوقف انتشار الفيروس. فضلاً عن ذلك؛ أوصى التقرير بضرورة حماية الأفراد والشركات من الآثار الاقتصادية لانتشار الفيروس من خلال توفير التحويلات النقدية، وإعانات الأجور، وتخفيضات الضرائب للأفراد والشركات المتضررة.

وبالنسبة للسياسات النقدية؛ فقد أشار التقرير إلى ضرورة أن تقوم البنوك المركزية بتخفيف القيود المالية من خلال خفض أسعار الفائدة وتوفير السيولة النقدية الكافية للبنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية، والعمل على تخفيف شروط الائتمان وتوفير الدعم خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من الفيروس. وفيما يتعلق باستقرار النظم المالية؛ فأشار التقرير إلى ضرورة عمل الهيئات الحكومية مع

البنوك والمؤسسات المالية للتأكد من تكيفها السريع لتخفيف الآثار السلبية للصدمة، مع وضع شفافية النظام المالي في الاعتبار.

وأوصى التقرير بضرورة فتح التجارة بين الدول؛ حيث أنه نتيجة لانتشار الفيروس قامت العديد من الدول بفرض قيود صارمة على المنتجات الطبية مما له أثر بالغ الضرر على كثير من الدول، وبالتالي؛ يجب أن تعمل الدول وخاصة دول مجموعة العشرين والدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على عدم تقييد صادرات المنتجات الطبية ذات الصلة بفيروس كورونا المستجد.

وفيما يتعلق بالسياسات الخاصة بالحد من الفقر؛ فقد قدّم التقرير مجموعة من الإجراءات التي يمكن أن تساعد في تقليل الأثر على مستوى معيشة الأفراد. وانقسمت تلك الإجراءات إلى الإجراءات المتعلقة باحتواء انتشار الفيروس وتخفيف أثره على الصحة مثل تقديم الإجازات الصحية مدفوعة الأجر، وتوفير الاختبارات والعلاج المدعم أو المجاني. والإجراءات المتعلقة بدعم الفقراء والعاملين الجدد المتأثرين بغلق النشاط الاقتصادي مثل توسيع شبكات الأمان والتأمين الاجتماعي من خلال تقديم الدعم النقدي والعيني، بالإضافة إلى تقديم الدعم للشركات للحفاظ على العاملين. وبالنسبة للإجراءات قصيرة المدى التي يجب اتخاذها لتجنب الآثار طويلة المدى للأزمة فتتمثل في تقديم الوجبات المدرسية للأسر التي تعتمد عليها، حيث من الممكن تقديم المبالغ الخاصة بتلك الوجبات للأطفال رغم توقف الدراسة للحفاظ على رأس المال البشري على المدى الطويل. أما فيما يتعلق بالإجراءات الخاصة بدعم اندماج العاملين بعد انتهاء الأزمة من خلال تحسين خدمات دعم العاملين عن طريق توفير التدريب وتنمية المهارات، ومساعدة الراغبين في التوظيف في الحصول على عمل.

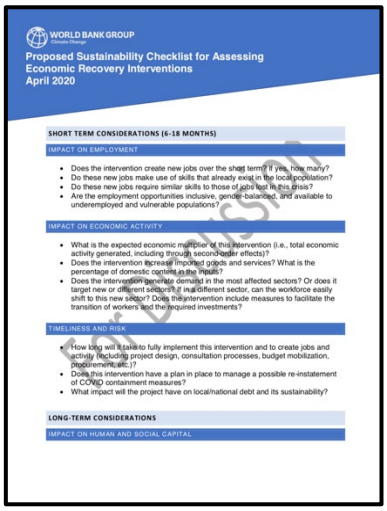
WORLD BANK GROUP

Proposed Sustainability Checklist for Assessing Economic Recovery Interventions
April 2020

SHORT TERM CONSIDERATIONS (6-18 MONTHS)

IMPACT ON EMPLOYMENT

- Does the intervention create new jobs over the short term? If yes, how many?
- Do these new jobs make use of skills that already exist in the local population?
- Do these new jobs require similar skills to those of jobs lost in this crisis?
- Are the employment opportunities inclusive, gender-balanced, and available to underemployed and vulnerable populations?

IMPACT ON ECONOMIC ACTIVITY

- What is the expected economic multiplier of this intervention (i.e., total economic activity generated, including through second-order effects)?
- Does the intervention increase imported goods and services? What is the percentage of domestic content in the inputs?
- Does the intervention generate demand in the most affected sectors? Or does it target new or different sectors? If in different sector, can the workforce easily shift to this new sector? Does the intervention include measures to facilitate the transition of workers and the required investments?

TIMELINESS AND RISK

- How long will it take to fully implement this intervention and to create jobs and activity (including project design, consultation processes, budget mobilization, procurement, etc.)?
- Does this intervention have a plan in place to manage a possible re-instatement of COVID containment measures?
- What impact will the project have on local/national debt and its sustainability?

LONG-TERM CONSIDERATIONS

IMPACT ON HUMAN AND SOCIAL CAPITAL

6. قائمة مقترحة لضمان الاستدامة من خلال تقييم تدخلات التعافي الاقتصادي

أصدر البنك الدولي في أبريل 2020 قائمة تضم مجموعة من القضايا بعنوان "قائمة مقترحة لضمان الاستدامة من خلال تقييم تدخلات التعافي الاقتصادي"[7]. وعلى الرغم من أن هذه الوثيقة لا تتضمن توصيات؛ إلا أنها تتضمن مجموعة من الأسئلة التي يجب أن تأخذها الدول في الاعتبار لضمان استدامة تدخلاتها المتعلقة